أكدت أنها ستقوم بتصليح وتحديث العتاد الذي حصل عليه الجيش منها في أوقات سابقة

موسكو تعرض تسليم مصر مروحيات وأنظمة للدفاع الجوي وصحف روسية: قيمة العقد قد تصل إلى ملياري دولار

وزير الدفاع المصري الفريق أول عبد الفتاح السيسي يصافح عضوا في وفد وزير الدفاع الروسي سيرغي شويغو أمس الأول (رويترز)

عواصم ـ وكالات: أبدت روسيا استعدادها لتزويد الجيش المصري بمروحيات مقاتلة ومنظومات دفاع جوي صاروخية.

ونقلت وكالة الأنباء الروسية (نوفوستي) أمس، عن ميخائيل زافالي، رئيس وفد شركة تصدير الأسلحة الروسية روس أوبورون أكسبورت إلى معرض دبي للطيران، إن الشركة مستعدة لتوريد مروحيات مقاتلة ومنظومات دفاع جوي صاروخية إلى الجيش المصري.

وأضاف أن الشركة مستعدة أيضا لتصليح وتحديث العتاد الذي حصل عليه الجيش المصري من روسيا في أوقات سابقة.

وذكر زافالي أن على شريكنا المحترم أن يقول الكلمة الفصل، مضيفا أن مصر أصبحت أول دولة عربية أقدمت على استيراد السلاح من روسيا في عام 1955.

وذكرت صحف روسية أخيرا، أن روسيا ومصر تبحثان إمكانية إبرام صفقة تسليحية تزيد قيمتها على ملياري دولار، تشمل طائرات مقاتلة من طراز ميغ 29 أم، ومنظومات دفاع جوي قريبة المدى وصواريخ مضادة للدبابات من نوع كورنيت.

من جانبها، أعلنت الخارجية المصرية، أمس أن وزيري الدفاع والخارجية الروسيين أكدا خلال زيارتهما للقاهرة دعم روسيا الاتحادية الكامل لمصر واحترام موسكو لسيادة وإرادة الشعب المصري وعدم التدخل في شأنه الداخلي.

الخارجية المصرية: روسيا أبدت احترامها لسيادة وإرادة الشعب المصري

وقال المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية السفير بدر عبدالعاطي، في بيان أصدره أمس، إن وزيري الخارجية والدفاع الروسيين سيرغي لافروف والفريق أول سيرغي شويغو حرصا خلال الاجتماع الرباعي الذي عقد أمس الأول بمشاركة النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الدفاع الفريق أول عبد الفتاح السيسي ووزير الخارجية نبيل فهمي على تأكيد دعم روسيا الاتحادية الكامل لمصر واحترام موسكو لسيادة وإرادة الشعب المصري وعدم التدخل في شأنه الداخلي.

وأوضح عبدالعاطي أن الاجتماع الرباعي تناول عددا من قضايا الأمن الإقليمي والدولي التي تهم البلدين بما في ذلك التهديدات التي تمثلها ظاهرة الإرهاب وعناصر عدم الاستقرار في منطقة الشرق الأوسط الناجمة عن استمرار الأزمة السورية دون حل سياسي وعدم التوصل إلى تسوية سياسية عادلة ودائمة وشاملة للقضية الفلسطينية.

وأضاف أن الاجتماع تناول كذلك ظاهرة تهريب الأسلحة عبر الحدود والأهمية الكبيرة لإخلاء المنطقة من كل أسلحة الدمار الشامل، فضلا عن مسار العلاقات الثنائية بين البلدين وسبل تعميق التعاون بين البلدين في جميع المجالات.

وأكد أن المباحثات بين الوزراء الأربعة أظهرت وجود اتفاق في الرؤى حول ضرورة تكثيف التعاون والتشاور الثنائي إزاء التعامل مع القضايا الإقليمية والدولية التي تهدد الاستقرار الإقليمي والبناء على العناصر المشتركة العديدة في مواقف البلدين تجاه هذه القضايا.

وأوضح المتحدث الرسمي باسم الخارجية المصرية أنه تم الاتفاق على تطوير العلاقات الثنائية وإحداث نقلة نوعية بها والبناء على ما هو قائم بما يليق بمكانة البلدين ووزنهما العالمي والإقليمي ويتناسب مع التحديات المستقبلية ويستجيب لتطلعات الشعبين.

وأضاف عبدالعاطي أن الوزراء الأربعة اتفقوا على تشكيل لجان نوعية مشتركة لمتابعة تطوير التعاون الثنائي في جميع المجالات بما فيها البنية التحتية والاقتصاد والاستثمار والتجارة والتصنيع والتعاون الأمني والعسكري.

لبيب: الإمارات رصدت 2,5 مليار جنيه لإنشاء المدارس ولتطوير العشوائيات

وكالات: أشاد اللواء عادل لبيب، وزير التنمية المحلية، بالدور الرائد الذي تقوم به دولة الإمارات العربية الشقيقة في مساندة مصر، وحرصها على تقديم المساعدات والدعم والتمويل اللازم لإنشاء المدارس وتطوير العشوائيات، مشيرا إلى أن الإمارات رصدت 2,5 مليار جنيه لبناء المدارس وتطوير العشوائيات، وأنه يتم حاليا عمل تطوير شامل وتوفير الخدمات في الألف قرية الأكثر فقرا.

وطلب وزير التنمية المحلية، خلال تصريحات صحافية، جميع المحافظين، بتوفير الأراضي أيضا بالقرى والمدن وعواصم المحافظات لإنشاء 1000 مدرسة أخرى بدعم من رجال الأعمال المصريين الوطنيين في هذه المرحلة الفاصلة التي تمر بها البلاد، والتى تحتاج إلى تكاتف ودعم كل أبنائها المخلصين حتى تخرج من عنق الزجاجة إلى آفاق التنمية والتقدم والازدهار، خاصة في تمويل المشروعات الاجتماعية والخدمية من تعليم وصحة وإقامة مستشفيات وتطوير العشوائيات، بحيث يشعر المواطنون بأن الدولة تبذل قصارى جهدها من أجل الارتقاء بالخدمات المقدمة للمواطنين الذين يستحقون الكثير والكثير. وأكد اللواء عادل لبيب بحسب موقع « اليوم السابع» أن بناء 2000 مدرسة جديدة في محافظات مصر ستكون له آثار إيجابية غير مسبوقة على سير العملية التعليمية، حيث سيقضي نهائيا على ظاهرة التكدس داخل الفصول، كما سيساعد التلاميذ على التركيز وسيرفع مستواهم، وسيمنحهم فرصة لممارسة الأنشطة المختلفة الرياضية والفنية وغيرها، خاصة في المناطق العشوائية ذات الكثافة السكانية العالية.

أكد وجود مفوضية وطنية لـ "الإشراف على الانتخابات"

"موسى" ينفي ترشحه لـ"أي منصب تنفيذى" خلال الفترة المقبلة

القاهرة ـ أ.ش.أ: نفى عمرو موسى رئيس لجنة الخمسين لتعديل الدستور «ترشحه لأي منصب تنفيذي خلال الفترة المقبلة».

وكشف موسى خلال اللقاء المفتوح الذي عقده في النادي الديبلوماسي المصري مساء اول من أمس حول تعديلات الدستور المصري ومستقبل العملية السياسية في مصر عن «وجود مفوضية وطنية عامة تتولى الإشراف على الانتخابات»، مشيرا الى أن لجنة الخمسين اجتمعت على مدار عملها مع ممثلين لجميع القوى والتيارات السياسية وفئات المجتمع المختلفة للاستماع إلى مطالبهم وما يأملون في رؤيته في دستور البلاد الجديد.

وقال إنه يجب ألا ننظر لهذا الدستور على أنه وثيقة ابدية، بل هو دائما قابل للتطور في المستقبل حسب تطور المجتمع وتطور مطالبه وتطلعاته، وأشار إلى أن الحوار داخل لجنة الخمسين مازال دائرا بشأن نسبة العمال والفلاحين، لافتا إلى أنه كان مقصودا بها وقت إقرارها أن تكون مؤقتة.

عمرو موسى

مصدر أمني: لا علاقة بين إنهاء "الطوارئ" وتأمين قناة السويس

القاهرة وكالات: أكد مصدر أمني بالسويس «أنه لن يتم تخفيض أعداد القوات المكلفة بتأمين المدخل الجنوبي للمجرى الملاحي لقناة السويس»، مشيرا إلى أنه لا علاقة لانتهاء حالة الطوارئ وحظر التجوال بالقوات المكلفة بتأمين المجرى الملاحي لقناة السويس».

وقال المصدر الأمني في تصريح صحافي امس بحسب «الدستور الاصلي» إن قوات الجيش والشرطة بالسويس تواصل تأمينها للضفة الشرقية والضفة الغربية للمجرى الملاحي لقناة السويس، مؤكدا أنه يوجد تنسيق كامل بين قوات الجيش والشرطة بالسويس المكلفين بتأمين المجرى الملاحي للقناة، وكان اللواء أسامة عسكر قائد الجيش الثالث قد أعلن أنه يوجد أكثر من 4 آلاف جندي يقومون بتأمين المدخل الجنوبي لقناة السويس.

أكدت تطبيق صرف "السلع التموينية" بـ "البطاقات الذكية والورقية"

"التموين" تنفي تحويل الدعم العيني إلى نقدي وتوفر دعم الخبز والسلع التموينية للمواطنين بـ 35 مليار جنيه

القاهرة ـ أ.ش.أ: أكد د.محمد أبو شادي وزير التموين والتجارة «أن الحكومة حريصة على مصالح المواطنين المصريين، وخاصة محدودي الدخل وتوفير حياة كريمة لهم نافيا اتجاه الحكومة لتحويل الدعم العيني إلى نقدي، مؤكدا أن دعم الخبز والسلع التموينية ارتفع في ميزانية العام الحالي إلى 35 مليار جنيه وهو متوافر بالكامل».

وقال أبو شادي خلال لقائه مع أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية ود.علاء عز أمين الاتحاد ورئيس وأعضاء الشعبة العامة للبقالة والمواد الغذائية مساء أول من أمس لبحث مشاكل البقالين التموينيين «أنه تقرر صرف 18 مليون جنيه من حوافز البطاقات التموينية للبقالين التموينيين».

وأوضح أبو شادي «أنه يتم حاليا صرف كامل السلع التموينية للمواطنين من خلال بطاقات التموين الذكية والورقية وأن هناك تعليمات لكل البقالين التموينيين على مستوى الجمهورية وعددهم حوالي 25 ألف بقال تمويني بصرف كل السلع التموينية لأصحاب البطاقات الورقية، وذلك حتى نهاية العام حتى يتم استبدالها بالذكية، لافتا إلى أن كل السلع التموينية للشهر الحالي متوافرة بالكامل للمواطنين من سكر وأرز وزيت ويوجد احتياطي من الأرز والزيت لنهاية العام والسكر حتى 6 أشهر قادمة».

وأكد أبو شادي «أن المنظومة الجديدة التي سيتم تنفيذها لتوزيع السلع التموينية من خلال السلاسل العالمية ومحلات السوبرماركت بالإضافة إلى البقالين التموينيين تستهدف تحقيق العدالة الاجتماعية التي قامت من أجلها ثورتي 25 يناير و30 يونيو، وتتضمن حق المواطن صاحب البطاقة التموينية بأن يأخذ حصته الشهرية من زيت وسكر وأرز من البقال التمويني أو بأخذ بما قيمة الدعم المقدم له شهريا سلع غذائية من السوبرماركت وأن هذا النظام اختياري كل شهر». وقال إنه يتم حاليا حساب قيمة السلع التموينية بالسعر الحر لتحديد قيمة الدعم المقدم لكل مواطن شهريا على البطاقة التموينية، كما يتم حصر عدد محلات وسلاسل السوبرماركت التي سوف تشترك في منظومة توزيع السلع التموينية والتي بلغت حتى الآن 483 سوبرماركت على مستوى الجمهورية ومازال الباب مفتوحا لمن يتقدم، وأنه سيتم بدء تجربة هذه المنظومة في منطقتي العجوزة والمعادي بالقاهرة وحي جليم بالإسكندرية خلال الشهر المقبل كمرحلة أولى لتقيمها ثم يتم تعميمها على مستوى الجمهورية.

وأشار إلى «أن السلال العالمية ومحلات السوبرماركت التي ستشترك في المنظومة الجديدة ستقوم بصرف مستحقاتها المالية شهريا عن السلع الغذائية التي تم بيعها للمواطنين أصحاب البطاقات التموينية وذلك من خلال حساب في عدد من البنوك يوجد فيها جزء من الاعتمادات المالية المخصصة للسلع التموينية».

ووافق أبو شادي في نهاية اللقاء على أن تقوم كل محافظة بالاتفاق مع مديرية التموين بها بتحديد مواعيد رسمية للبقالين لصرف السلع التموينية للمواطنين سواء فترة واحدة أو على فترتين حسب ظروف كل محافظة بشرط ألا تقل المدة كلها عن 8 ساعات كما وعدهم بدراسة باقي المطالب والعمل على حلها.

أميركا تحذر رعاياها المقيمين في مصر من الاحتجاجات المتوقعة في 19 الجاري

القاهرة ـ يو.بي.أي: أصدرت السفارة الأميركية لدى مصر تحذيرا لرعاياها المقيمين على الأراضي المصرية في ظل ما يتم توقعه من اضطرابات أمنية خصوصا إثر إعلان الإخوان المسلمين عن عزمهم تنظيم احتجاجات.

وقالت السفارة في بيان لها إنه على خلفية ما أعلنه ممثلو جماعة الإخوان المسلمين من خلال وسائل الإعلام المحلية عن عزمهم تنظيم احتجاجات.. وتوجيه مؤيدي الإخوان للتجمع في الساحات العامة في مختلف أنحاء البلاد، وبالرغم من أنه لا مؤشر على أن التظاهرات لم تكن سلمية، فإن اشتباكات عنيفة قد تقع.

وأضافت أن يوم الثلاثاء في 19 نوفمبر محدد لاحتجاجات محتملة خلال الذكرى السنوية الثانية لاشتباكات ميدان محمد محمود (في وقت تستضيف مصر مباراة لتصفيات كأس العالم لكرة القدم)، ولا مؤشر على أن محتجين يعتزمون التواجد بشكل دائم في الميادين العامة حتى يوم الاحتجاجات، إلا أنه ونظرا للتظاهرات المحتملة في عطلة نهاية الأسبوع، ينصح المواطنون الأميركيون بزيادة وعيهم عند التنقل في القاهرة والإسكندرية والأماكن التي تثير القلق هي الميادين العامة مثل التحرير ورابعة العدوية ونهضة في القاهرة، وسيدي بشر بالإسكندرية. وحثتهم على تفادي المناطق التي تشهد تجمعات كبيرة، إذ إن التظاهرات والأحداث السلمية قد تتحول إلى اشتباكات ويحتمل أن يتم تصعيدها إلى العنف.

سلماوي: الانتهاء من 75٪ من مواد الدستور.. وبدء التصويت النهائي على الدستور خلال 10 أيام

القاهرة ـ أ ش أ: أكد محمد سلماوي المتحدث الرسمي باسم لجنة الخمسين لتعديل الدستور أن اللجنة وصلت إلى مرحلة متقدمة حيث انتهت من 75٪ من مواد الدستور، مشيرا إلى أن لجنة الصياغة انتهت من جميع المواد التي تلقتها من اللجان النوعية، وسيتم البدء في التصويت النهائي على الدستور خلال 10 أيام.

وقال سلماوي في مؤتمر صحافي عقده بمقر مجلس الشورى امس الاول «ان لجنة الصياغة انتهت من ثلاثة أبواب بالدستور، وستعرض على اللجنة العامة لإقرارها»، مشيرا إلى أن الدستور يتألف من ستة أبواب: الأول باب الدولة، والثاني باب المقومات الأساسية للمجتمع الذي أضيف له فصل المقومات الثقافية والبيئية، والثالث باب الحقوق والحريات والواجبات العامة، والرابع سيادة القانون، والخامس نظام الحكم ويضم السلطة التشريعية والتنفيذية والقضائية والقوات المسلحة والشرطة والهيئات المستقلة والأجهزة الرقابية، والسادس باب الأحكام العامة والانتقالية».

وأوضح أنه تم الانتهاء من مواد الشرطة أمس الأول، فيما تظل مواد القوات المسلحة والسلطة القضائية، لافتا إلى أنه ربما يتم الانتهاء من الباب السادس الخاص بالأحكام العامة والانتقالية خلال ساعات.

وأضاف سلماوي ان اللجنة قررت العمل امس الجمعة في جلسة خاصة بموضوع الإدارة المحلية، خاصة فيما يتعلق بمسألة اختيار المسؤولين والمحافظين، مشيرا الى أن هذه الجلسة دعي إليها د.أحمد درويش خبير الإدارة المحلية، وخبراء آخرين، كما تقرر العمل اليوم السبت بدءا من الساعة 11 صباحا للنظر في بقية المواد التي مازالت لدى لجنة الصياغة.

وأوضح أنه تم إقرار المادة 106 في الباب الخامس (نظام الحكم)، والتي تنص على أنه «لمجلس النواب أن يقرر سحب الثقة من رئيس مجلس الوزراء أو أحد نوابه أو أحد الوزراء أو نوابهم، ولا يجوز عرض طلب سحب الثقة إلا بعد استجواب وبناء على اقتراح عشرة أعضاء المجلس على الأقل، ويصدر المجلس قراره عقب مناقشة الاستجواب ويكون سحب الثقة بأغلبية الأعضاء، وفي كل الأحوال لا يجوز سحب الثقة في موضوع تم بحثه في نفس دورة الانعقاد، وفي حال تضامن الحكومة مع المسؤول قبل استجوابه، تعد الحكومة مستقيلة».

ولفت سلماوي إلى أنه تم استحداث المادة 138، والتي تنص على أنه «لا يجوز الجمع بين عضوية الحكومة وعضوية المجلس النيابي، وإذا عين أحد أعضاء المجلس في الحكومة، يخلو مكانه في المجلس منذ تاريخ التعيين».

وأشار محمد سلماوي إلى أنه تم إقرار المادة 140 الخاصة بالذمة المالية، والتي تنص على أنه «يتعين على رئيس مجلس الوزراء وأعضاء الحكومة تقدم إقرارات ذمة مالية عند شغل المنصب وعند تركه وفي نهاية كل عام وينشر في الجريدة الرسمية، وإذا تلقى أي منهم هدايا نقدية أو عينية بسبب منصبه تؤول إلى الخزانة العامة للدولة».

وأضاف سلماوي أن اللجنة أقرت المادة 142 والتي تنص على أنه «يتولى الوزير وضع سياسة وزارته بالتنسيق مع الجهات المعنية ومتابعة تنفيذها والتوجيه والرقابة في إطار السياسة العامة للدولة، وتشمل مناصب الإدارة في كل وزارة وكيلا دائما بما يكفل الاستقرار المؤسسي».

ولفت إلى أن أعضاء اللجنة أقروا المادة 147 والخاصة بتوجيه الخيانة العظمى، وتنص على أنه «لرئيس الجمهورية وللنائب العام ولمجلس النواب بناء على طلب موقع من خمس أعضائه على الأقل اتهام رئيس مجلس الوزراء أو أي من أعضاء الحكومة بالخيانة العظمى».

وقال سلماوي إنه تم أيضا إقرار المادة 177، وتنص على أن «الهيئة الوطنية للانتخابات، هيئة مستقلة، تختص دون غيرها بإدارة الاستفتاءات والانتخابات الرئاسية والنيابية والمحلية، بدءا من إعداد قاعدة بيانات الناخبين وتحديثها، وتحديث أدوات التصويت والاقتراع، واقتراح وتقسيم الدوائر وتحديد ضوابط الدعاية والتمويل والإنفاق الانتخابي، والإعلان عنه، والرقابة عليها، وتيسير إجراءات تصويت المصريين المقيمين في الخارج، وغير ذلك من الإجراءات حتى إعلان النتيجة، وذلك كله على النحو الذي ينظمه القانون».

أما المادة 178 فتنص وفقا لتصريحات سلماوي على أنه «يقوم على إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات مجلس مكون من عشرة أعضاء ينتدبون ندبا كليا بالتساوي من بين نواب رئيس محكمة النقض ورؤساء محاكم الاستئناف، ونواب رئيس مجلس الدولة، وهيئة قضايا الدولة، والنيابة الإدارية، بقرار من رئيس الجمهورية بعد موافقة مجلس القضاء الأعلى والمجالس الخاصة للجهات والهيئات القضائية المتقدمة بحسب الأحوال من غير أعضائها، ويكون ندبهم للعمل بالهيئة ندبا كليا لدورة واحدة مدتها ست سنوات على الأقل، وتكون رئاستها لأقدم أعضائها من محكمة النقض. ويتجدد نصف عدد أعضاء المجلس كل ثلاث سنوات. وللهيئة أن تستعين بمن ترى من الشخصيات العامة غير الحزبية والمتخصصين وذوي الخبرة في مجال الانتخابات دون أن يكون لهم حق التصويت. ويكون للهيئة جهاز تنفيذي يحدد القانون تشكيله ونظام العمل به وحقوق وواجبات أعضائه وضمانتهم بما يحقق لهم الحياد والاستقلال والنزاهة».

وأوضح سلماوي أن أعضاء اللجنة أقروا المادة (179) التي تنص على أن «يتولى إدارة الاقتراع والفرز في الاستفتاءات والانتخابات أعضاء تحددهم الهيئة (الهيئة الوطنية للانتخابات) تحت إشراف مجلس إدارتها، واستثناء من ذلك يتم الاقتراع والفرز في الانتخابات والاستفتاءات التي تجرى في السنوات العشر التالية لتاريخ العمل بهذا الدستور تحت إشراف كامل من أعضاء الجهات والهيئات القضائية، وذلك على النحو المبين بالقانون ودون إخلال بالمادة 190 من الأحكام الانتقالية».

وأشار إلى أن المادة تنص على أن «يكون الطعن على قرارات الهيئة أمام المحكمة الإدارية العليا، والطعن على الانتخابات المحلية أمام القضاء الإداري، ويحدد القانون مواعيد الطعن على هذه القرارات، على أن يتم الفصل فيه بحكم نهائي خلال 10 أيام من تاريخ قيد الطعن».

وأوضح سلماوي أنه يحق لرئيس الجمهورية أو خمس أعضاء مجلس النواب طلب تعديل مادة أو أكثر من الدستور، وأن يذكر في الطلب المواد المطلوب تعديلها وأسباب التعديل، لافتا إلى أنه في جميع الأحوال يناقش المجلس الطلب خلال 30 يوما من تاريخ تسلمه، ويرى المجلس قبول التعديل أو جزء منه بأغلبية الأعضاء، كما أنه في جميع الأحوال لا يجوز تعديل المواد المتعلقة بالحرية والمساواة، وإعادة انتخاب رئيس الجمهورية المنصوص عليها في الدستور، إلا إذا كان التعديل مرتبطا بالمزيد من الحريات.

وردا على سؤال حول نسبة الـ 5٪ المخصصة للتعيين في مجلس النواب، قال سلماوي «ان الغرض منها هو تعديل بعض نتائج الانتخابات لأن هناك من يقول إنه قد ينتج عن الانتخابات فئة معينة غير ممثلة من الشباب والأقباط»، مبينا أن «الهدف هو تحقيق التوازن في تشكيل المجلس، وأن القانون سيحدد كيفية ترشيح واختيار هذه النسبة».

وعن الوزارات السيادية، قال سلماوي «ان تعيين هذه الوزارات سيكون من حق رئيس الجمهورية فقط».